

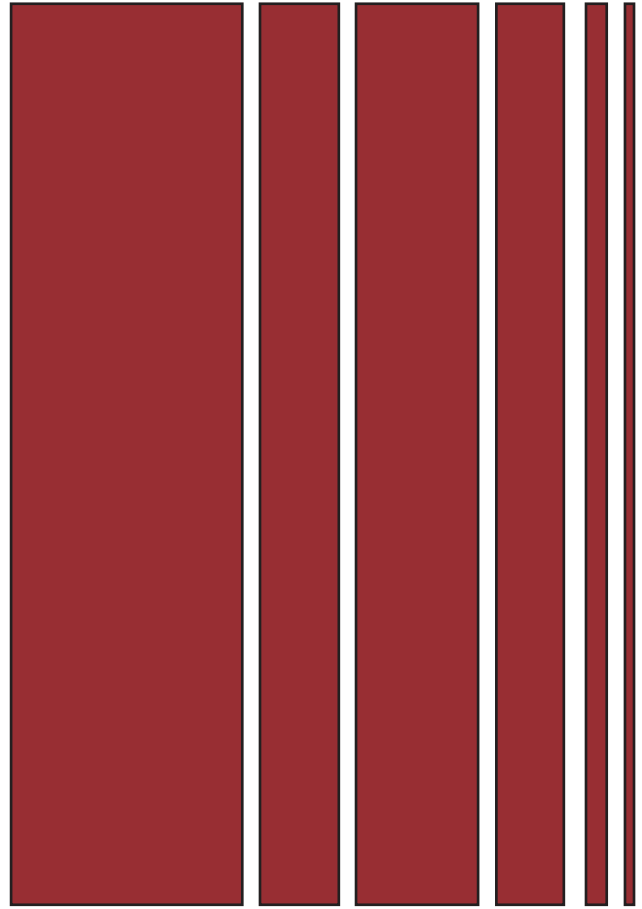
قطر المستقبل

استراتيجية استمرار التميّز المصون بالحماية والأمان

د. خالد شمس محمد العبدالقادر
عميد كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة قطر - أغسطس ٢٠١٧

وذلك بفرض الحصار عليها والتهديد باتخاذ إجراءات أشد وأطول أو حتى التهديد العسكري باجتياحها أو التلويح بتغيير نظام الحكم فيها؟

لقد برهنت دولة قطر للعالم ومن خلال خطاب الثبات لقائدها سمو الأمير الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، أن الإجابة على تلك الأسئلة هي "نعم"، وأنها تستطيع بفضل الله أن تستمر في نهجها بكل استقلالية، وأنها محفوظة إن شاء الله من كل هذه التهديدات والمخاطر. وقد برهنت دولة قطر أنه ليس فقط القوة الناعمة (مثل تأسيس العلاقات من خلال الاقتصاد والدبلوماسية والثقافة والاتفاقيات الحامية للحقوق ومصداقية الاعلام والاتصالات الاستراتيجية والمساعدات الإنسانية والمصداقية السياسية مع المبادئ والاخلاق) أو القوة الصلبة (الأمن المحكم والدفاع والمنعة العسكرية) هي ما ساعدتها في أن تجتاز اقصى مراحل الصعوبة في أزمة الحصار، بل ان تلك القوتين ليس لهما معنى وفاعلية إلا بوجود محور ثالث أهم وهي القيادة الحكيمة في دولة قطر والتي استطاعت ان تستخدم تلك القوتين وتدير دفتيهما بما يحقق لقطر النصر المؤزر. إذًا، فإن استمرارية تميز قطر واستمرارية كونها محور ارتكاز الجاذبية والثقل السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المنطقة تعتمد على استراتيجية ثلاثية المحاور، وهذه الاستراتيجية هي التي أبرزت قوة قطر في أزمة الحصار. ومحاور هذه الاستراتيجية هي إذًا: (١) القوة الناعمة (٢) القوة الصلبة (٣) القيادة الحكيمة التي بنتهما وادارتهما، وأضحت تُحركهما بما يحقق مصلحة قطر في استمرارها كدولة لها ثقلها المهم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والإقليمي والعالمي.



المقدمة

ظلت الأسئلة المهمة لدى كثير من المراقبين لدولة قطر هي: هل تستطيع دولة قطر أن تستمر في تميزها لفترات طويلة وعبر ظروف مختلفة؟ وهل تستطيع قطر أن تستمر في أخذ مركز الطليعة اقتصاديا ودبلوماسية واعلاميا وأن تستمر في سياستها في إيواء المظلومين ودعم الشعوب الفاقدة لكرامتها بسبب تسلط الحكم في بلادها؟ وهل تستطيع قطر أن تستقل كيفما تشاء في سياستها الخارجية والتي قد تتعارض مع توجهات جيرانها في مجلس التعاون، خاصة بعد أن تم الضغط عليها في أزمة سحب السفراء؟ وهل تستطيع قطر اليوم وبعد أزمة الفبركة والحصار عليها أن تستمر في سياستها المستقلة والتي نتج عنها للمرة الثانية موقف أعنف من سحب السفراء من جيرانها

استراتيجية المحاور الثلاثة لاستمرار تميز دولة قطر

القوة الصلبة

القوة الناعمة

القيادة

تدير القيادة بحكمة دفتي القوة الناعمة والصلبة
نحو التميز في كل الظروف

والصلبة ضرورة ملحة لدولة قطر في استراتيجية الاستمرار المتميز والمستقل لها. لذلك كانت مسألة توفير الأمن المحكم من خلال تعزيز تلك القوتين لتأمين المصالح والمكتسبات القطرية المنجزة والطموحة وحمايتها من أعمال التخريب والتشويه والتهديد، هو من أهم أهداف الاستراتيجية التي تبتغي استمرار قطر في العطاء والتموقع الدولي المتميز واستغلال ثروتها وكنوزها البشرية والطبيعية والتنظيمية.

ويُنصح بأن يكون بند صون وحماية مسار قطر في التميز وتحقيق الإنجازات وتوفير الأمن المحكم لها ركيزة خامسة تضاف الى ركائز رؤية قطر ٢٠٣٠ ويعلن عنها. إن تلك المصالح لم توجد لتنتهي في لحظة او نزوة بغي وطمع أو حسد، بل لتستمر أبد الدهر في العطاء والتميز ولتكون نموذجا وأسوة للدول العربية في أن تحذو حذو قطر في التقدم والعيش الكريم.

وكمقارنة دقيقة، فبالرغم من أن القوة الناعمة ساعدت الموقف القطري بقوة على الثبات وجلب الدعم الدولي المؤيد والمساند لموقفها من أزمة حصار قطر، إلا ان القوة الصلبة كانت محاطة بعدة افتراضات وثغرات أمنية، والتي سمحت لدول الحصار باختراق أمن قطر (الرقمي) ليكون منفذا لممارسة الجرأة على قطر، مستغلة أيضا فرضية اطمئنان قطر لروابط الاخوة والجيرة ومن ثم تقوم تلك الدول بتهديد المصالح القطرية وتهديد أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وأيضا ممارسة الضغوط عليها من أجل فرض الوصاية على قطر وسلب سيادتها وقرارها، وتبني أيضا أعمال التخريب لمكتسبات قطر وانجازاتها الرائدة على الساحة الاقتصادية والسياسية والإعلامية إقليميا ودوليا.

وبعد أن تجرأت دول الحصار (السعودية والإمارات والبحرين ومصر) في فرض الحصار على قطر أصبح موضوع تعزيز الأمن المحكم وتعزيز القوتين الناعمة



لذلك، نتوقع أن يكون هناك تحول جذري في فهم موضوع أمن قطر ومصالح قطر ضمن القوتين الناعمة والصلبة، الأمر الذي يحتم وجود خطط عملية جاهزة لتعزيز أمن تلك المصالح من أجل استقرار قطر وموئها واستمرار عطائها. وهناك ثلاثة عناصر يمكن التركيز عليها بأزمة الحصار وأيضا فيما يتعلق بتعزيز أمن مسار التميز بدولة قطر وحماية استمراره.

عالميا. واستطاعت قطر أن تنشيء صندوقا سياديا بقيمة ٣٤٠ مليار دولار في فترة قياسية (خلال ١٥ سنة) حيث تمثل قيمة الصندوق القطري اليوم ٤١٪ من قيمة الصندوق السيادي للصين و ٦٦٪ من السعودية و ٤١٪ من أبوظبي. ولدى قطر أفضل خطوط طيران في العالم حسب تصنيف ٢٠١٦-٢٠١٧، وتمتعت الخطوط القطرية بأكبر أسطول في الشرق الأوسط بعدد ٢١٤ طائرة (حاليا وطلبات قادمة)، وتطير القطرية الى ١٥١ مطار في العالم (ضمنها مطارات دول الحصار).

ويعتبر بنك قطر الوطني أكبر بنك في الخليج والشرق الأوسط وبيجمالي أصول تقدر ب ١٩٨ مليار دولار. وتأتي جامعة قطر في المرتبة ٣٤٩ حسب تصنيف الجامعات في العالم لتتبعها المرتبة الرابعة خليجيا والخامسة عربيا، كما تأتي جامعة قطر في المرتبة ٣٧ عالميا والأولى في العالم العربي والشرق الأوسط بالنسبة للجامعات التي أنشئت خلال الـ ٥٠ سنة السابقة لعام ٢٠١٨. وانفردت قطر كأول دولة في الشرق الأوسط والعالم العربي بالفوز بتنظيم كأس العالم سنة ٢٠٢٢. كما أن قطر استطاعت بفضل نجاح اعلامها وتمييزه ومصداقيته وحرافية أدائه أن يجذب أكبر عدد من المشاهدين في العالم العربي بل وينافس الاعلام العالمي من خلال قنوات الجزيرة وقناة بي ان سبورت.

وللأسف، تأتي دول الحصار اليوم لتؤثر على إنجازات قطر ومساها في التميز بالتخريب، ومن عدة أوجه مثل:

١. تخريب وتشويه سمعة قطر عالميا وذلك بأن الصقت دول الحصار بقطر تهمة الإرهاب كغطاء لتبرير إجراءاتها ضد قطر، الأمر الذي لم يقنع معظم دول العالم مثل أمريكا وأوروبا ودول عربية وآسيوية. كما

يُنصح بأن يكون بند صون وحماية مسار قطر في التميز ركيزة خامسة تضاف الى ركائز رؤية قطر ٢٠٣٠ ويعلن عنها

يمثل اقتصاد دولة قطر ربع اقتصاد السعودية وثالث اقتصاد إيران ويقترب من نصف اقتصاد الامارات وأيضا نصف اقتصاد مصر

أولا: مسار دولة قطر في التميز نحو تحقيق الرؤية ٢٠٣٠

يُعد اقتصاد قطر ثالث أكبر اقتصاد في منظومة مجلس التعاون. وبالرجوع الى الاحصائيات الرسمية الدولية في ٢٠١٥ والتي تم الاطلاع عليها في موقع بلومبرج، يمثل اقتصاد دولة قطر ربع اقتصاد السعودية وثالث اقتصاد إيران ويقترب من نصف اقتصاد الامارات وأيضا نصف اقتصاد مصر. وستحظى قطر بأكبر نسبة نمو اقتصادي خلال السنوات القادمة بسبب: (١) تعاضم الانفاق الحكومي - خاصة بعد أزمة الحصار - في إيجاد بدائل اقتصادية استراتيجية بالاشتراك مع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي وذلك لتعزيز دور الاقتصاد القطري في تلبية الاحتياجات المحلية الاستهلاكية والتنموية والتصديرية، (٢) انجاز المشروعات الأساسية والملحقة بتنظيم كأس العالم في ٢٠٢٢، (٣) تعاضم الانفاق الاستثماري التي سيوجه لزيادة انتاج وتصدير الغاز القطري والذي سيصل إنتاجه الى ١٠٠ مليون طن سنويا خلال الـ ٥ سنوات القادمة إن شاء الله. وتعتبر دول قطر الأولى في إنتاج وتصدير الغاز المسال

دأبت دول الحصار بشكل غير مباشر ومنذ فوز قطر بتنظيم كأس العالم، دأبت على تشويه سمعة قطر في محافل دولية عدة وفي الاعلام الأوروبي والأمريكي، ملصقة بقطر اتهامات الفساد في ملفها، علما بأن تحقيقات غارسيا قد برأت ساحة قطر رسميا ونهائيا من كل ادعاءات الفساد.

٢. التخريب الإعلامي. فقد تعالت أصوات إغلاق قناة الجزيرة من قبل دول الحصار، وأدرجت دول الحصار ذلك كمطلب في مقابل رفع الحصار عن قطر. وبعد ان استقبلت دول الحصار موجة عارمة من الانتقادات وخاصة تلك التي تتعلق بحرية التعبير والرأي والرأي الآخر والذي تتميز به القناة، فقد قدمت دول الحصار شكوى الى الأمم المتحدة مدعية ان القناة تبث رسائل ذات صلة بدعم الإرهاب، الأمر الذي رفضته الأمم المتحدة مرارا. وامتدت عمليات التخريب لمصالح قطر بأن أوقفت دول الحصار استيراد أجهزة الاستقبال الخاصة بقنوات بي إن سبورت التابعة لقناة الجزيرة، وكذلك منع بيعها وتجديد اشتراكاتها.

٣. التخريب الاقتصادي. خططت دول الحصار لاستنزاف الصندوق السيادي لدولة قطر من خلال مطلب التعويضات التي جاء في مطالب قائمة الـ ١٣، وهددت بالقيام بعمليات سحب السيولة والودائع التابعة لها ولبنوكها وافرادها من البنوك القطرية، وأيضا التفكير في اخطار الدول والشركات التي تُصدّر لقطر أو تُصدّر قطر لها بالاختيار إما بالتعامل مع دول الحصار او مع قطر، وذلك بقصد التأثير على إيرادات قطر من بيع النفط والغاز والصادرات الأخرى، هادفين من ذلك أيضا اخضاع قطر لمشكلة

سيولة كبرى في اقتصادها. كما كان من مقاصد فرض الحصار استنزاف موارد قطر المالية حيث أن الحصار هدف الى رفع كلفة الواردات بحرا وجوا، وإطالة خطوط وطرق حركة البواخر والنقل الجوي، وعلى زيادة رسوم وكلفة التأمين، وأيضا كلفة الدين على قطر من خلال تخفيض التصنيف الائتماني، وأيضا بأن يعمل على زيادة مخاطر الاستثمار في السوق والاقتصاد القطري، فضلا عن تشويه المناخ الاستثماري لدولة قطر من أجل هروب رأس المال من قطر. كما استهدفت دول الحصار العملة

القطرية بعدم قبولها في التعامل المالي بهدف العمل على تدهور قيمتها في مقابل الدولار، وذلك لزعزعة الثقة بالريال القطري دوليا. كما عمدت تلك الدول أيضا

إلى تعريض الاستثمارات والودائع القطرية العامة والخاصة وأيضا شركاتها العاملة في دول الحصار الى مخاطر استثمارية نتيجة لوقف التعامل مع قطر حكومة وافرادا.

٤. تخريب النسيج العائلي الخليجي. فيندر أن يوجد بيت في قطر إلا ولديه أواصر عائلية وأسرية مع مواطني دول الحصار. والقصد من ذلك هو إحداث الفتنة والفرقة والكره بين تلك العوائل ثم القطيعة بينها من خلال قوانين تجريم التعاطف مع قطر وأيضا مراقبة أجهزة الاتصال الشخصية التابعة لأفراد تلك العوائل، الأمر الذي نتج عنه بأن ينتابهم الخوف من مجرد نقد دول الحصار فيما ارتكبوه في حق دولة قطر. كما أن شريحة كبيرة من تلك العوائل أصبحت تأخذ موقفا مربكا بسبب التكتّم الإعلامي نتيجة لحجب القنوات القطرية والإعلام القطري بشكل كامل عن تلك الدول بهدف ثني

تأتي دول الحصار اليوم لتؤثر على إنجازات قطر ومسارها في التميز بالتخريب

شعوبهم عن سماع الحقيقة والرأي الآخر القادم من قطر.

ثانياً: تعزيز وحماية مسار قطر في التميز ضمن القوة الناعمة

القوة الناعمة تستخدم داخليا وخارجيا، وترمي الى احداث التأثير بدون استخدام القوة المادية العنيفة في تحقيق الهدف. ومناطقها الوصول لغاية ما باستخدام التأثير والنفوذ مثل نشر مشاعر المسؤولية والاحترام المتبادل والاخلاق والأسوة الحسنة، والإحسان، والدبلوماسية والعلاقات المحاطة بالصدق والمصداقية والجدية والنزاهة والمساعدات الإنسانية الصادقة والوساطات لحل النزاعات، ومساعدة الشعوب في استرداد كرامتها، ويكون ذلك من خلال الأفراد والمؤسسات والشركات وأدوات مالية ومعنوية. ويستخدم القوة الناعمة محليا ودوليا. ويمكن ان نقترح بعض منها وذلك من أجل تعزيز وحماية مسار قطر نحو التميز، كالآتي:

١. تعزيز الجبهة الداخلية والنسيج الاجتماعي والترابط بين الحاكم والمحكوم. فعُرفت قطر منذ القدم بالتمسك بالقيم والمبادئ الإسلامية والعدالة الاجتماعية والعادات والتقاليد العربية ومكارم الاخلاق والتي تغرسها وتعززها وتنشرها بحكمه قيادة قطر في أبناء قطر. ولدى قطر رصيد غني من التراث المحلي المتوارث والذي يبيث في المجتمع عن طريق الاعلام القطري والمؤسسات التراثية والفعاليات الإبداعية. إن التمسك بهذه المبادئ تجلب الاحترام العام بين مختلف المواطنين

والمقيمين، كما أنها تصقل شخصية المواطن وتجعله سفيرا حقيقيا أينما حل سواء داخل او خارج قطر. وفي العموم، ان تعزيز الجبهة الداخلية وتقويتها هو من أسباب المنعة، وقد اثبت تعاضد الشعب القطري والتفافه في تأييد سمو الأمير وحكومة قطر على أن الجبهة الداخلية أمر لا يمكن التساهل فيه او الرهان عليه من أجل كسر تلك العلاقة المباركة القوية أو احداث الفوضى والزعزعة.

٢. تعزيز التركيز على تنمية القدرات والمهارات البشرية القطرية عن طريق التعليم والصحة والاهتمام بالرياضة وتفريغ طاقات الشباب في بناء مستقبلهم ومستقبل قطر. ويتم ذلك حاليا من خلال المؤسسات والعمل المؤسسي والمنهجية العلمية الهادفة لذلك. وهذا ما سيتيح للمواطن القطري والمقيم فرص الحصول على تلك المهارات والقدرات حاضرة وسهلة. كما ينصح أن تكون تلك التجربة مفتوحة على العالم الخارجي أيضا، الأمر الذي يشجع بناء شبكة من التعارف من خلال تبادل الزيارات من أجل الاطلاع على تجارب الغير والاستفادة منها.

٣. تعزيز المناخ الذي يستقطب الكفاءات العالمية التي تساعد على نقل العلم والخبرة والتجربة الى قطر وأبناء قطر، وخاصة باستقطاب الكفاءات العربية التي تود الرجوع الى البلاد العربية بسبب المضايقات التي يتعرضون لها حاليا في أوروبا وأمريكا جراء اتخاذ تلك البلاد إجراءات مشددة تجاه المسلمين.

٤. تعزيز الحراك الفاعل نحو تنمية دور ريادة الاعمال والمشاركة الفاعلة للقطاع الخاص لأخذ مسؤولياته نحو تعزيز الاقتصاد القطري، حيث بينت الازمة

القوة الناعمة تستخدم داخليا وخارجيا، وترمي الى احداث التأثير بدون استخدام القوة المادية العنيفة في تحقيق الهدف

في البنية التحتية، ومشروع الريل مع المانيا، والغاز مع اليابان وأمريكا وكوريا الجنوبية... الخ. كما ان الشراكة مع الهند وبريطانيا يمثلان دورا مهما يمكن ان تلعبه تلك الدول في تعزيز القوة الناعمة لقطر وتبني مواقف داعمة وعادلة لها. وحذا لو يتم أيضا التركيز على الدول ذات الثقل في الأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن.

ان القطاع الخاص كان معتمدا بشكل كبير على الاستيراد بدلا من أن يكون له دور انتاجي، وخاصة نحو السلع الأساسية والاستهلاكية المهمة. بشكل كبير على الاستيراد بدلا من أن وتأتي هنا مهمة بنك يكون له دور انتاجي خاصة في السلع الأساسية والتنمية وجامعة قطر (كمركز بحثي)

7. استمرار سياسة قطر في زيادة استثماراتها الخارجية، وبالأخص مع الدول التي وقفت مع قطر في مواجهة دول الحصار. فتلك الدول وقفت مع قطر في اشد اوقاتها في تاريخها الحديث، وبالتالي نتوقع استمرار التعاون الاستراتيجي

تعزيز الشراكات الدولية في المصالح القطرية مع الدول الصديقة معها في إطار المصلحة لقطر ستجلب الحماية الخارجية العامة لدولة قطر. والمواقف المساندة لقطر

وزارة الاقتصاد في جذب واحتضان الشباب القطري ومساعدتهم في مشاريع ريادة الاعمال. ومن المهم أيضا إيجاد صيغة فاعلة لتنمية القطاع الخاص في نموذج الأعمال التي من الممكن أن تبدأ مثلا بشراكة عامة وخاصة ثم تنتهي بأن تكون خاصة مساهمة، وذلك من أجل تأسيس الشركات والمؤسسات ذات الاحتياجات الأولوية للاقتصاد والتي تساعد في تحقيق الأمن الغذائي والصحي (الدوائي) وغيرهما، حيث ان تلك المؤسسات قد لا يستطيع القطاع الخاص انشاءها بمفرده بسبب كبر رأس المال المطلوب وطول فترة قدوم العوائد.

ثالثا: تعزيز وحماية مسار قطر في التميز ضمن القوة الصلبة

القوة الصلبة تجلب الحماية عن طريق القوة المادية الأمنية والعسكرية وهدفها الردع الوقائي والفوري. وكان هناك اعتقاد بأن دول الحصار وبحكم صلات القربى والتراث والمصير المشترك وأيضا بحكم الاتفاقيات الاقليمية مثل اتفاقية مجلس التعاون وأيضا الاتفاقيات الدولية، كل ذلك شكل نوعا من القناعة لدى القطريين بأن دول

الحصار لن تُقدِّم القوة الصلبة تجلب على أي تهديد أو الحماية عن طريق القوة المادية اعتداء على قطر الأمنية والعسكرية وهدفها الردع الوقائي وعلى مصالحها، والفوري

5. تعزيز الشراكات الدولية في المصالح القطرية، وهذه الشراكات تبدو جلية في قطاع النفط والغاز حيث تتقاسم قطر إيراداتها مع الشركاء، الأمر الذي يجلب الحماية الخارجية لقطر لحماية حصص الشركاء فيها والمصالح المشتركة في تلك المشاريع الاقتصادية مع قطر، فضلا عن توزيع المخاطر مع الشركاء.

6. تنويع الشراكات العالمية. كما هو مشاهد حاليا فهناك مشاركة متنوعة من دول مختلفة في بعض القطاعات الاقتصادية كما هو الحال بالنسبة لتركيا في مطار حمد ومشاريع البنية التحتية، وأيضا الصين

بل على العكس نتوقع منهم أن يفخروا بقطر وبمجزاتها ويحموها، فهذا رصيد لهم أيضا وليس لقطر وحدها. ولكن، أثبتت التجارب أن الأمن المحكم يميل الى التجرد التام من العواطف ويركز على التحوط وتوقع كل شيء قد يؤثر على الأمن والسلامة والأمان. والدليل هو ما مرت به دول الخليج من تجارب سابقة تمثلت في غزو العراق لجارتها الكويت التي ساندتها في حربها الضروس مع إيران، وأيضا حادثة سحب السفراء من قطر، وأيضا استمرار المضايقات والتوترات من دول الجوار. فلم تعد لتلك العلاقات والعواطف أهمية في معنى الأمن المحكم في القوة الصلبة والتي تستبعد الركون إلى تلك العلاقات في تشكيل أو إيجاد منعة حقيقة أو ردع لتهديد أو تخريب مصالح الدولة.

ويمكن حماية قطر وشعبها ومكتسباتها ضمن القوة الصلبة كما في الآتي:

١. زيادة الاستثمار في الجيش القطري عددا وعدة وعتادا. ويُعد الجيش القطري من أكفأ الجيوش في العالم، ولقد أثبت الجيش القطري ادائه العالي في حرب الخليج لتحرير الكويت وحقق نصرا مشهورا ومشهودا في الخفجي. ولكن لازال العدو يفكر في أن قلة عدد الجيش القطري قد لا يشكل تلك القوة التي تحمي قطر لفترة قتالية طويلة، وهذا ما قد يقلل من قوة الردع الوقائي او يدعو العدو للتفكير في انتهاك أمن وسيادة قطر.

٢. توسيع التدريب العسكري للقطريين، وهو أمر بدأ إجراؤه بعد أزمة سحب السفراء. ويُتوقع ان يستمر ويتطور التدريب العسكري للقطريين ويشمل أعمارا أكبر، وذلك من أجل توفير الجاهزية الدائمة والردع الوقائي، وأيضا زيادة القاعدة العددية لإجمالي الجيش القطري.

٣.

استمرار المصلحة الأمريكية في وجود القاعدة العسكرية الأمريكية في قطر، وذلك لعدة أسباب نقارنها بدول الجوار. يُفضل الأمريكيون إقامة قاعدة عسكرية في دولة غير منقوصة السيادة او ليست بها اضطرابات أو لا تكون تلك القاعدة بعيدة عن أماكن ومناطق المصالح الأمريكية التي قد تحتاج التدخل العسكري. وبالتالي، فإنه أمر غير مفضل

لدى الأمريكيين ان

القاعدة الأمريكية

تنتقل قاعدتهم في قطر بسبب المزايا الجغرافية والاقتصادية والديموغرافية مثلها لأنها دولة والسياسية التي تتمتع وتنفرد بها منقوصة السيادة دولة قطر عن غيرها

بسبب أن جزرها

محتلة من قبل إيران وليست للإمارات أي سيادة حاليا على أراضيها، الأمر الذي يقلص من نطاق تحرك طائرات القاعدة الأمريكية. كما ان انتقال القاعدة الى السعودية هو أمر غير مرغوب فيه لدى الأمريكيين أيضا لعدة أسباب منها: (١) أن الرأي العام السعودي المحافظ لا يتقبل ذلك، وهو الأمر الذي قد يستدعي ظهور تيارات مسلحة لمناهضة وجود تلك القاعدة، (٢) التركيبة الطائفية للسعودية تستمر في اذكاء التوتر الداخلي الذي يتسبب في اعمال عنف مستمرة، (٣) حرب اليمن ورغبة الأمريكيين في عدم التدخل في اليمن خاصة مع تفاقم الفقر والمجاعة واستشراء الكوليرا وبلوغ اعداد القتلى والمهجرين لمستويات مقلقة جدا على المستوى الدولي. أما البحرين فتعاني أيضا من توترات داخلية بسبب التركيبة السكانية الطائفية.

لذلك يعتبر الامريكيون ان قطر تتمتع بموقع فريد يتوسط الخليج، وتتميز باستقرار سياسي داخلي، وانسجام كامل بين الحكومة والشعب، ولا توجد أي توترات طائفية أو قبلية. كما يمتاز القطريون

بانفتاحهم ونضجهم التعليمي والديني والثقافي وتقبل الآخرين وإيمانهم بروح التسامح.

٤. استمرار المصلحة القطرية في وجود القاعدة الأمريكية في قطر، بسبب أهميتها في الدفاع المشترك وحماية قطر، وايضا للردع الوقائي خاصة لمن يفكر أو يخطط في تهديد أمن قطر. ولكن، هناك مشكلة جوهرية في المصلحة الكلية لأمن وحماية قطر في مسألة الوجود العسكري الأمريكي، وهي: أن الحكومة الأمريكية لا توجه قواتها للدفاع عن دولة مضيقة لها ضد دولة أخرى معتدية عليها ولديها أيضا تواجد عسكري أمريكي. وحيث ان هناك قوات عسكرية أمريكية في البحرين والسعودية والامارات، فإن أي اعتداء عسكري من تلك الدول على قطر لن يواجه برد عسكري او بضربة عسكرية أمريكية، والسبب ان ذلك قد يعرض القوة الأمريكية التي تستضيفها الدولة المعتدية لخطر الانتقام. ولحل هذا الموضوع، فلا بد من التركيز على إيجاد بند في اتفاقيات الوجود العسكري الأمريكي في كل الدول المستضيفة للقوات الامريكية، وأن ينص هذا البند المستضيفة للقوات الامريكية، وأن ينص هذا البند على أن تتعهد تلك الدول بأن لا تستخدم التدخل العسكري كحل لنزاعاتها البينية لهذا البند ليكون ملزما للجميع.

٥. استمرار وجود القوات التركية وتعزيزها أمر مهم للردع الوقائي. فنظرا لقصور الكفاية الدفاعية والردعية من وجود القاعدة العسكرية الامريكية في قطر للدفاع عنها بسبب الشرح المقدم أعلاه، فإن وجود القوة التركية في إطار قاعدة تتضمن وجود جنود وآليات وعمليات تدريب مشتركة ستكمل جانب النقص في اتفاقية الدفاع المشترك مع أمريكا. كما أن الرغبة في توسيع اتفاقيات دفاعية أخرى

لحماية قطر سيكون أيضا ضروريا من اجل افشال أي تفكير أو تدبير لتهديد أمن قطر.

٦. العمل على إيجاد اتفاقية للتدخل العسكري السريع. ولا بد أن تكون هذه الاتفاقية موجودة ومعلنة بين قطر مع أطراف او دول مهمة توفر لقطر تلك الميزة من أجل درء التفكير في هتك أمن قطر وأمانها.

٧. استمرار المناورات العسكرية مع الدول الصديقة.

لابد من التركيز على إيجاد بند في اتفاقيات الوجود العسكري الأمريكي في كل الدول المستضيفة للقوات الامريكية، وأن ينص هذا البند على أن تتعهد تلك الدول بأن لا تستخدم التدخل العسكري كحل لنزاعاتها البينية

الخاتمة

بخلاف معظم دول العالم، تمتلك دولة قطر كنوزا بشرية وطبيعية وعمرانا يجمع بين القديم والحديث وبنية تحتية ومستوى عال من الأجهزة المالية والإدارية ونظم مواصلات واتصالات وإعلام وشبكة من العلاقات والشراكات الدولية والإنجازات العالمية التي تتفرد بها قطر، وكل ذلك يحتاج على الدوام إلى التطوير والتحديث والإحكام المستمر لنظمها الأمنية والدفاعية لتكون فاعلة ووقائية وراعدة وتثني العدو من حتى مجرد التفكير في انتهاك أمن وسيادة دولة قطر. وتناقش هذه الدراسة استراتيجية استمرار تميز قطر مع ضرورة وجود تعزيز أكبر للقوة الناعمة وأيضا تعزيز وجود الأنظمة الأمنية والدفاعية الضرورية لحماية كنوز قطر ومنجزاتها وطموحاتها من أي اعتداء عليها أو تخريب لمصالحها.